

الموضوع: التعهد بتغطية اكتاب أسهم الشركات المطروحة للاكتاب العام (ضمان الاكتاب).

قرار الهيئة الشرعية رقم (٨٥)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في جلستها الثامنة والستين بعد الثلاثمائة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤٢٧/٠٧/٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٦/٠٨/٢٢ م، في فندق شيراتون بمكة المكرمة قد استكملت النقاش في إجابة الاستفتاء المرفوع من مجموعة الاستثمار حول حكم التعهد بتغطية اكتاب أسهم الشركات المطروحة للاكتاب العام (ضمان الاكتاب).

وبعد الاطلاع على قرارات المجامع الفقهية وهيئات الفتوى المتعلقة بالموضوع، ومراجعة بعض البحوث ذات العلاقة، وبعد المداولة والمناقشة ودراسة الموضوع في جلسات عدة، هي: الجلسة (٥) للجنة التحضيرية المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٧/٠٧/٠٦ هـ، والجلسة (٣٦٣) من جلسات الهيئة الشرعية المنعقدة يوم الاثنين ١٤٢٧/٠٧/١٣ هـ قررت الهيئة ما يأتي:

١. عقد التعهد بتغطية الأوراق المالية المطروحة للاكتاب العام من العقود المباحة، ويجوز أخذ العوض فيه.

٢. عقد التعهد بتغطية الأوراق المالية المطروحة للاكتاب العام لا يصح تكييفه بأنه من عقود الضمان المعروفة في المدونات الفقهية.

٣. يجوز أن تصاغ اتفاقية التعهد بالتغطية وتكيّف وفق أحد التكييفين الآتين:



